A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/AC.96/874
8 October 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي
الدورة السابعة والأربعون

تقرير الاجتماع الرابع للجنة الدائمة
(١٦-١٧ أيلول/سبتمبر و٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦)

أولا - مقدمة

١- افتتح رئيس اللجنة التنفيذية، سعادة السفير جاكوب إسبير لارسين (الدانمرك) الاجتماع الرابع للجنة الدائمة التابعة للجنة التنفيذية.

٢- وأدلى نائب المفوضة السامية ببيان افتتاحي استعرض فيه التطورات الرئيسية التي جدت منذ اجتماع اللجنة الدائمة في حزيران/يونيه. ولاحظ أن الدعم المتواصل للبلدان المانحة وبلدان اللجوء على حد سواء لا يزال حاسما بالنسبة للاجئين في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. وأشار إلى التقدم المحرز في طريق ايجاد حلول دائمة في أنحاء أخرى من أفريقيا، ذاكراً الآفاق المرتقبة للعودة الطوعية في شمال غربي الصومال وأثيوبيا وأنغولا وربما في ليبيريا. وفيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة قال إنه في الوقت الذي تظل فيه عمليات العودة تعرقلها قيود مفروضة على حرية التنقل وقلة التقدم في ضمان الحقوق، ما زالت المفوضية واثقة من أن عمليات العودة إلى ٢٢ منطقة مستهدفة يمكن أن تتزايد بشكل ملحوظ إذا تم تعجيل جهود إعادة التأهيل وإعادة البناء. واستجابة للوضع في شمال العراق كانت المفوضة السامية قد وافقت على الإفراج عن مبلغ قدره ٣,٦ من ملايين الدولارات من صندوق الطوارئ لبنود الإغاثة للأشخاص الذين يزيد عددهم على ٠٠٠ ٣٥ شخص والذين فروا بالفعل إلى جمهورية إيران الإسلامية.

ثانيا - إقرار جدول الأعمال واعتماد تقرير الاجتماع الثالث

٣- أُقر جدول الأعمال المؤقت المشروح (EC/46/SC/CRP.41/Rev.1) **ومشروع تقرير الاجتماع الثالث للجنة الدائمة** (EC/46/SC/CRP.42)، بدون تنقيح.

ثالثا - الاستعراضات الإقليمية

ألف - استعراض عام للتطورات الإقليمية في الأمريكتين ومنطقة الكاريبي

٤- قدم مدير المكتب الإقليمي للأمريكتين ومنطقة الكاريبي التقرير المستكمل عن التطورات الإقليمية في الأمريكتين ومنطقة الكاريبي (EC/46/SC/CRP.43)، فأطلع الوفود على آخر التطورات في المنطقة. وأشار إلى التقدم الهائل الذي أُحرز في المنطقة في تنفيذ الحلول للاجئين على مدى العقد الماضي. وقال إنه لم يعد هناك إلا ٠٠٠ ٨٢ شخص، من مجموع الأشخاص الذين يعنى بهم المكتب ويقدر عددهم بـ ١,٥ مليون شخص، في حاجة إلى دعم مادي، و٠٠٠ ٣٢ شخص من بينهم في مراحل إعادة الإدماج النهائية في بلدانهم. وأشار إلى أن مجموعة اللاجئين الوحيدة التي لا تزال في حاجة إلى حل دائم تتمثل في ٠٠٠ ٣٨ شخص من اللاجئين الغواتيماليين المقيمين بالمخيمات والمستوطنات في المكسيك. وبهذا الخصوص رحب بإعلان وزير داخلية المكسيك، في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٦، سياسة جديدة لـ "تثبيت" هذه المجموعة، وهذا دليل إضافي على سياسة المكسيك السخية التي من شأنها أن تساعد على حل مشكلة اللاجئين هذه الطويلة العهد من خلال الجمع بين الإدماج المحلي ومواصلة العودة الطوعية إلى الوطن. وأضاف المدير أن بعثة للمفوضية ستستنبط، بالتعاون مع الحكومتين المعنيتين، خطة شاملة لعدة أعوام لإضفاء الصبغة النهائية على الحلول الدائمة للاجئين الغواتيماليين في كل من المكسيك وغواتيمالا.

٥- وتحدث المدير أيضا عن ترتيبات التعاون التي دخلت فيها المفوضية مع الوسطاء في كوستاريكا والسلفادور وهندوراس وغواتيمالا بهدف تعزيز القدرة المؤسسية لمكاتب الوسطاء في ميدان الحماية. وفي إطار توطيد الحلول الدائمة واتقاء تدفقات اللاجئين، قال إن المفوضية تعلق قدرا كبيرا من الأهمية على هذا الشكل المبدع من أشكال التعاون مع المؤسسات الوطنية في ميدان حقوق الإنسان. وأعلن المدير عن اقتراب موعد انعقاد محفل إقليمي حول حقوق الإنسان واللاجئين والهجرة في أمريكا الوسطى، وسيكون ذلك في سان خوسيه بكوستاريكا، وسيدعو إلى عقده المجلس الأمريكي المركزي للوسطاء، بدعم ومشاركة نشطين من المفوضية. وفيما يتصل بترشيد وتنسيق وإعادة تشكيل تواجد المكتب الإقليمي في المكسيك بالقارة على مدى الأعوام القليلة المقبلة، أعلن المدير أن المكتب سيكون مسؤولا، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، عن كامل أمريكا الوسطى، بدعم من مكتب اتصال في كوستاريكا. وفي مرحلة لاحقة سوف يتم دمج مماثل في الجنوب سيتولى بموجبه المكتب الإقليمي في كاراكاس المسؤولية عن جميع البلدان في جنوب أمريكا، بمساعدة مكتب اتصال في بوينس آيرس.

٦- واختتم المدير عرضه بالإشارة إلى عملية تنقيح تشريع الهجرة في الولايات المتحدة الأمريكية والاستعراض الجاري لإجراءات مكتب الهجرة واللاجئين الكندي. وقال إن المكتب بصدد إجراء حوار مكثف مع سلطات البلدين لتأمين تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إقرار اللجوء بالنسبة لحالات اللجوء الحقيقية.

٧- وأعرب أحد الوفود، في مداخلته حول هذا البند، عن تأييده الشديد لخطة "تثبيت" اللاجئين الغواتيماليين وأكد الحاجة إلى مواصلة تسهيل العودة الطوعية إلى غواتيمالا. ورحبت عدة وفود بالتطور الايجابي في المكسيك. ودعت وفود أخرى إلى إضفاء الصبغة النهائية بسرعة على الحلول الدائمة للاجئين الغواتيماليين.

٨- وأبرز أحد الوفود التقدم المحرز في التوصل إلى اتفاق سلام نهائي في غواتيمالا والدور الذي تلعبه حكومته في تسهيل هذه العملية. وأكد نفس الوفد أنه بعد إبرام اتفاق السلام ستظل غواتيمالا تحتاج إلى دعم من المجتمع الدولي. ولاحظ وفد آخر التعديل المخفَّض لعدد العائدين الغواتيماليين المسقَّط بالنسبة لعام ١٩٩٦ (من ٠٠٠ ١٢ إلى ٠٠٠ ٨ شخص). وقال هذا الوفد إنه يدرك أن عملية العودة إلى الوطن قد عرقلتها حوادث خطيرة في مجالي الحماية والوصول إلى الأراضي، وتساءل عما إذا كانت هناك أية أسباب أخرى لهذا الاتجاه التخفيضي. وأثار الوفد أيضا مسألة مساعدة الأشخاص المشردين في الداخل.

٩- وفيما يتعلق بمسألة اتفاقات التعاون بين المفوضية ومكاتب الوسطاء سأل أحد الوفود عما إذا كانت هذه الترتيبات بديلا لرصد المفوضية وحمايتها للاجئين والعائدين أو ما إذا كانت النية منها أن تقوم مقام آلية للإنذار المبكر.

١٠- وأبدى أحد الوفود شكوكه في الحاجة إلى مواصلة تنفيذ المشاريع السريعة الأثر في بليز وتساءل عن مدى دعم المفوضية في هذه المرحلة للآليات الوطنية لما بعد "المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى". وأبدت عدة وفود اهتمامها بمعرفة المزيد عن الشراكة بين المفوضية ومنظمة الدول الأمريكية. وسألت عدة وفود عما إذا كان الوقت قد حان للإحتكام إلى شرط الوقف بالنسبة للاجئي أمريكا الوسطى. ورد المدير قائلا إنه لا يمكن تطبيق هذا الشرط ما لم يتسنّ التحقق من وجود تغيرات عميقة الجذور ودائمة، وإن هذا الموضوع يحظى باهتمام مستمر. ودعا الوفود التي ترغب في ذلك إلى الدخول في محادثات ثنائية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

١١- وطلب أحد الوفود أن يُفسح مجال أكبر في الوثائق المقدمة إلى اللجنة للسياسات المتعلقة بالنساء والأطفال ولنتائج هذه السياسات.

باء - تقرير مستكمل عن التطورات الإقليمية في آسيا وأوقيانيا

١٢- قدم مدير المكتب الإقليمي لآسيا وأوقيانيا التقرير المستكمل عن التطورات الإقليمية في آسيا وأوقيانيا (EC/46/SC/CRP.44) ملاحظا أن عدة تطورات هامة سُجّلت في المنطقة الآسيوية منذ نشر هذه المعلومات. وقد بلغت خطة العمل الشاملة التي اختتمت رسميا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ معالم معينة. فإندونيسيا أقفلت مخيم غالانغ فيما ظلت الفلبين تأوي مؤقتا اللاجئين الفيتناميين المتبقين في انتظار اعتماد حلول دائمة. غير أنه في حالة هونغ كونغ فقدت التراخيص بالعودة شيئا من زخمها السابق. وستظل العودة الطوعية تشجع بنشاط بالنسبة للاو في تايلند. وتواصلت عودة اللاجئين من ميانمار إلى بنغلاديش على الرغم من القلق الذي أثير بخصوص وصول وافدين جدد. وقال إن المفوضية تحاول الوصول إلى هؤلاء الأفراد في بنغلاديش وما زالت ترصد العائدين وتساعدهم في ميانمار. وفي نيبال يؤمل أن تفضي المفاوضات الثنائية إلى حل يوافق عليه الطرفان. والمفوضية من ناحيتها مستعدة لتنفيذ أي اتفاق يتم التوصل إليه على هذا النحو. وسلم المدير بالدور الذي لعبته بعثة الرئيس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ إلى جنوب آسيا في المساعدة على تجديد الحوار بشأن هذه المسألة. وفي سري لانكا تقدم المفوضية المساعدة للأشخاص المشردين في الداخل في إطار استجابة منسقة من جانب الأمم المتحدة.

١٣- وتناولت عدة وفود الكلمة بشأن هذا البند فهنّأت المفوضية والدول المعنية بالتقدم الذي أحرزته خطة العمل الشاملة. ولاحظ أحد الوفود أهمية التوصل إلى إنجاز كامل وكلّي لخطة العمل الشاملة، وبشكل خاص في هونغ كونغ قبل انتقال السيادة في حزيران/يونيه ١٩٩٧، وأكد الحاجة إلى ايجاد حلول دائمة لجميع اللاجئين الفيتناميين. وأعرب وفدان عن الأمل في أن تعالج الحالات التي تنتظر الترخيص في هونغ كونغ بسرعة من أجل اختتام خطة العمل الشاملة كليا وبشكل نهائي.

١٤- وأبدت عدة وفود اهتمامها بالبقاء على اطلاع بالتطورات فيما يتعلق باستكشاف الحلول للاجئين في نيبال، وأبدوا تقديرهم للمبادرة التي اتخذتها المفوضية بلقاء حكومة بوتان. وفيما يتعلق بعملية المفوضية في ميانمار أعرب أحد الوفود عن الرأي الذي مفاده أن التخفيف من الفقر في صفوف العائدين يمكن اعتباره مهمة إنمائية لا تندرج ضمن اختصاصات ولاية المفوضية.

١٥- ولاحظ أحد الوفود أنه يبدو أن هناك تضارباً في الوثيقة فيما يتصل بالإحصاءات المتعلقة بالنساء والأطفال. واقتُرح أن تعرَّف لفظتا "النساء" و"الأطفال" بوضوح وأن تطبقا بشكل متماسك؛ ووافق المدير على ذلك. وأعلن أحد الوفود أنه سيعقد مؤتمرا حول المناهج الإقليمية تجاه اللاجئين والأشخاص المشردين في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر في كامبيرا باستراليا. وأعلن وفد آخر أنه سيقدم دعما ماليا للحلقة الدراسية للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية المقرر عقدها في مانيلا في أوائل كانون الأول/ديسمبر.

جيم - تقرير مستكمل عن التطورات في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا

١٦- قدم منسق الوحدة الخاصة لرواندا وبوروندي تقريرا شفويا مستكملا عن الوضع في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا.

١٧- وحول الوضع في زائير، أعرب المنسق عن قلقه لاستهداف السكان المحليين في منطقة كيفو الجنوبية للسكان المنحدرين من قبيلة البانيامولينغي، وهم سكان من أصل رواندي يعيشون في زائير منذ عدة عقود. وقد فر بالفعل قرابة ٢٥٠ شخصا من بينهم إلى رواندا في حين يهدد آخرون بالمقاومة المسلحة، مما خلق أزمة أمنية تعرّض أيضا للخطر أرواح العاملين في المجال الإنساني.

١٨- ورحب المنسق بالاجتماع الذي عقد مؤخرا بين رئيسي وزراء زائير ورواندا في كيغالي، وطمأنة رئيس الوزراء الزائيري للمفوضية في وقت لاحق بأن أي عودة إلى الوطن ستكون طوعية وبأن المفوضية ستشارك في تخطيط حركات العودة، كما رحب بالبيان الرواندي الذي أكد على ضرورة العودة المنظمة. ثم لاحظ مخاوف اللاجئين من الطرد، الأمر الذي أدى إلى مقاطعة اللاجئين لعملية المفوضية الروتينية المقررة للتحقق. والتوتر الذي نتج عن ذلك قد جعل وصول عمال الإغاثة إلى المخيمات أمرا مستحيلا لمدة بضعة أيام، لكن المساعدة لم توقف. بيد أن الحصص الغذائية التي كان هناك نقص في توريدها قد خُفّضت بالنصف. ومشاكل سوء التغذية أصبحت واضحة بالفعل. وأخيرا، ومما يبعث على شديد القلق، قرب المخيمات من الحدود الرواندية، الأمر الذي يخلق مشاكل أمنية خطيرة.

١٩- وأضاف أن الوضع الأمني المتقلب في بوروندي كان قد أثار تحركات مختلفة داخل البلد وخارجه. ففي تموز/يوليه تم إرجاع ٠٠٠ ١٥ لاجئ رواندي إلى رواندا في عملية عودة قسرية نظمتها حكومة بوروندي. وبعد ذلك وفي تموز/يوليه وضعت الحكومة الجديدة حدا للطرد ولكن استمرار عدم اليقين بخصوص الأمن في المستقبل أدى بـ ٠٠٠ ٥ لاجئ آخر إلى قرار العودة إلى رواندا في أواخر تموز/يوليه - أوائل آب/أغسطس، إذ قامت السلطات الحكومية، إلى جانب المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة، بنقل العائدين إلى بلداتهم الأصلية. وبدأت المفوضية تخفّض أنشطتها في بوروندي بما أن معظم اللاجئين قد عادوا إلى وطنهم. غير أنه لا يزال هناك قرابة ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ بوروندي في المنطقة سيتعين في نهاية الأمر مساعدتهم عند عودتهم.

٢٠- وفي رواندا سن البرلمان قانونا متعلقا بالإبادة الجماعية، وهذا تطور هام يفضي إلى إرساء الأسس لعملية قضائية تبدأ بموجبها محاكمات مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية. أما مشاكل الأمن المستمرة في الجزء الغربي من البلاد فإنها تعوق العودة إلى الوطن، ولكن المنسق قال إن رواندا يبدو أنها تحرز تقدما بشكل عام في اتجاه الاستقرار وأن سياسة الحكومة المرحبة بعودة اللاجئين مشجعة.

رابعا - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥

٢١- افتتح مدير مكتب جنيف لإدارة الشؤون الإنسانية مناقشة هذا البند مخبرا الاجتماع بتوقع أن تقدم فرقة العمل المعنية بالتنسيق والمشتركة بين الوكالات التي أنشأتها إدارة الشؤون الإنسانية تقريرا عن التقدم المحرز في عملها إلى الفريق العامل للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المقرر أن يجتمع يومي ٢٦ و٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ثم قدم مساعد المفوضة السامية الوثيقة المعنونة "**متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥: تنسيق العمليات الإنسانية**" (EC/46/SC/CRP.47). وأكد ممثل إدارة الشؤون الإنسانية ومساعد المفوضة السامية، في مداخلتيهما، أن الأمر ما زال يحتاج إلى فعل الكثير، بما في ذلك الملاءمة بين العلمليات الحكومية الدولية والعمليات المشتركة بين الوكالات، قصد تقديم سلسلة من الاستنتاجات والتوصيات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في منتصف عام ١٩٩٧.

٢٢- وتناول عدد كبير من الوفود الكلمة بشأن هذا البند وأكد معظم هذه الوفود على الأهمية التي تعلقها على تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في الاستجابة الإنسانية لحالات الطوارئ. ورحبت عدة وفود بصراحة الورقة المعروضة عليهم في طرح وجهات نظر المفوضية فيما يتعلق بالتنسيق. ودعا عدد من الوفود إلى مزيد استنباط وتفصيل المعايير فيما يتعلق بمفهوم الوكالة الرائدة. واقترح وفدان النظر في التنسيق الميداني في يوغوسلافيا السابقة قصد الحصول على صورة أوضح لنهج الوكالة الرائدة، بما في ذلك الاحتياجات من الموارد. وأيدت عدة وفود أخرى استخدام تجارب محددة في الحوار بشأن التنسيق وشجعت المفوضية على مواصلة وزيادة العمليات التي تستند إلى الدروس المستخلصة من التجارب. وأبدى وفد من الوفود رغبته في مزيد التأكيد على دور الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية المحلية في التنسيق. وأبدى عدد من الوفود التقدير لعملية النداءات الموحدة فأبدت هذه الوفود رغبتها في مزيد تحديد الأولويات فيها. وأعربت عدة وفود عن الأمل في أن تتأتى نتائج ملموسة عن الاجتماع المقبل للفريق العامل للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بالتنسيق، وكذلك فيما يتعلق بدور اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في مزيد تعزيز التنسيق.

٢٣- وأشارت عدة وفود إلى الحاجة إلى الاتفاق المبكر والتخطيط المشترك كما طـُرح ذلك في الورقة. وذكر أحد الوفود أن العودة إلى الوطن وإعادة الإدماج يجب اعتبارهما مهمتين منفصلتين. وأبرز وفد آخر تجربة موزامبيق وشجع على بذل مزيد المحاولات الرامية إلى تحقيق التخطيط المشترك. واقترح وفد آخر إعارة الموظفين كآلية أخرى لمزيد التنسيق. وأشار وفدان إلى أهمية تعزيز وتوسيع نظام المنسق المقيم. وأعربت بعض الوفود عن اهتمامها باحترام ولايات مختلف الجهات الفاعلة واقترحت تحديد معالم نظام للتكامل يكون متطلعا إلى المستقبل. وحث أحد الوفود على الانتقال بالحوار بشأن هذا الموضوع إلى مرحلة ثانية تتجاوز مرحلة الحوار التي بلغتها الدول الأعضاء والوكالات في مجالس إدارتها. وسأل وفد آخر عن كيفية تأثـّر التنسيق نتيجة لعملية إعادة تشكيل المفوضية وتوجيهها نحو نهج يقوم على أساس الحالات، وبشكل خاص على المستوى القطري.

٢٤- أشار ممثل إدارة الشؤون الإنسانية، في رده، إلى أن الفريق العامل الفرعي التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمعني بالتنسيق سيركز فعلا على معايير مفهوم الوكالة الرائدة وسينظر في كل من التنسيق الاستراتيجي والتشغيلي. وقال إنه يوافق المفوضية في أهمية مزيد تحقيق التكامل وإمكانية التشغيل المشترك بشكل يمكن التنبؤ به. وأكد الممثل وكذلك مساعد المفوضة السامية على أن مفهوم الوكالة الرائدة ليس إلا خيارا وإن كان خيارا مفضلا في رأي المفوضية، وهو يتوقف على طبيعة الطوارئ المحددة. وأضاف مساعد المفوضة السامية أن الوكالة الرائدة لحالة طوارئ معينة يمكن أن تتغير بمر الأيام. وأكد أن التنسيق على المستوى القطري سيتواصل ولكن اقترح أن تدرس اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وفريقها العامل آليات التنسيق الإقليمي ودون الإقليمي. وأعاد تأكيد أن المفوضية ستواصل عملية استنباط مذكرة تفاهم تنفيذية على مختلف المستويات. وأعاد أيضا طمأنة الوفود بأن المفوضية نظرت فعلا في إعارة المفوضين كوسيلة لمزيد تعزيز التنسيق. وأكد مساعد المفوضة السامية في خاتمة كلمته بشأن هذا البند على أن إمكانية التنبؤ والتقيد بالمواعيد في الاستجابة الإنسانية من شأنها أن تساعد على تحديد مدى دور المفوضية ونطاقه.

خامسا - وضع السياسات الاستراتيجية وإشاعتها

٢٥- قدم مدير مركز الوثائق والبحوث بالإنابة ورقة غرفة الاجتماعات EC/46/SC/CRP.49، المعنونة "**تعزيز قدرة المفوضية على البحث والتحليل والإشاعة في مجال السياسات العامة**". وأسهب في الحديث عن النقطة التي مؤداها أن المفوضية تحاول الاعتماد على وثائقها وقواعد بياناتها لتطوير قدرة مؤسسية للبحث في مجال السياسات العامة ووضع ونشر السياسات العامة الاستراتيجية. وقال إن ذلك يعد مسعى ينطوي على تحد بشكل خاص حيث إن المفوضية تحاول تطوير هذه القدرة انطلاقا من الموارد القائمة من خلال إعادة توزيع الموظفين. وقدم المدير مزيدا من المعلومات عن جدول العمل المقرر للبحث في مجال السياسات العامة الذي يغطي موضوعات مثل الترحيل القسري للسكان والوقاية والعودة إلى الوطن في فترة الانتقال من الحرب إلى السلم. وأخيرا أكد أهمية الروابط الخارجية مع المؤسسات الأكاديمية والمعنية بالسياسات العامة.

٢٦- ورحبت الوفود عموما بالمساعي الرامية إلى تعزيز قدرة المفوضية على البحث والتفكير الاستراتيجي في مجال السياسات العامة. ولاحظ أحد الوفود أن هذا المسعى يمكن أن تتخذه وكالات أخرى كنموذج، في حين التمست وفود أخرى توكيدا جديدا على أن بحث المفوضية في مجال السياسات العامة سيتم بالتعاون

مع غيرها من الوكالات. وتساءل وفد آخر عن كيفية اتصال وظيفة البحث في مجال السياسات العامة بأنشطة داخلية أخرى مثل الحماية والتقييم، وطلب تفاصيل خطة عمل للبحث في مجال السياسات العامة. وطلب عدد من الوفود معلومات إضافية حول الكيفية التي يمكن أن تُستخدم بها الموارد الخارجية للنهوض بعمل المفوضية البحثي في مجال السياسات العامة.

٢٧- وأعرب المدير في رده عن تقديره للتأييد الذي عبَّرت عنه الوفود للمركز الجديد للوثائق والبحث. وأكد أن المفوضية تشدد على التعاون مع الوكالات الأخرى، مشيرا إلى مؤتمر نظمته المفوضية مؤخرا حول العودة إلى الوطن وإعادة البناء والمصالحة مُثلت فيه على أعلى مستوى وكالات الأمم المتحدة وإداراتها المعنية بالشؤون الإنسانية وبحفظ السلام وكذلك وكالاتها وإداراتها السياسية. وبخصوص مسألة الموارد أشار إلى اقتراب موعد انعاقد مؤتمرات بشأن السياسات العامة سوف تموَّل بموارد خارجية. وأخيرا، أشار إلى أن المفوضية سوف تعود وتقدم تقريرا إلى اللجنة الدائمة عن خطة عملها المقترحة وعن كيفية ارتباط عملها البحثي في مجال السياسات العامة بالأنشطة التنفيذية.

سادسا - استعراض أساليب عمل اللجنة التنفيذية

٢٨- أشار أمين اللجنة التنفيذية، في تقديم الوثيقة المعنون "استعراض أساليب عمل اللجنة التنفيذية" (A/AC.96/868)، إلى أنه ليس من المقصود أن تكون مناقشات اليوم حاسمة بالنظر إلى عدم استكمال دورة عمل كاملة ولأن هناك جوانب هامة من الترتيبات الجديدة يتعين اختبارها. وسيكون هذا البند على جدول أعمال دورة اللجنة التنفيذية بكامل هيئتها لمواصلة مناقشته. وأشار إلى أن اللجنة التنفيذية أدخلت في العام الماضي أساليب عمل جديدة على أساس تجريبي وقررت استعراض تلك الترتيبات بعد دورة واحدة كاملة من الاجتماعات السنوية. ولذلك تحتاج اللجنة التنفيذية في دورتها العامة المقبلة العودة إلى هذه المسألة وأن تقرر ما إذا كانت تود اعتماد ترتيبات العمل الجديدة بشكل نهائي. وخلال عام ١٩٩٦، اضطلعت اللجنة الدائمة ببرنامج العمل الذي وضعته الدورة العامة، واعتمدت عددا من المقررات والاستنتاجات بشأن المسألة شملت برنامج عملها وتلقت الوثائق اللازمة في المواعيد المقررة. ولا شك أنه يمكن اجراء مزيد من التحسينات في خدمة الاجتماعات استنادا إلى الخبرة المكتسبة التي كانت إيجابية إلى حد كبير من وجهة نظر المفوضية. وذكر أن اللجنة التنفيذية ربما تود، عند اعتماد أساليب عملها الجديدة في تشرين الأول/أكتوبر، العودة إلى مسألة تعزيز مشاركة المراقبين التي تركتها دون حسم واضح. وربما تود اللجنة التنفيذية إنشاء عملية مشاورات يمكن أن تسهم، حسب الاقتضاء، في أعمال اللجنة الدائمة في العام المقبل. وأبلغ الرئيس الوفود أنه إلتقى بالمنظمات غير الحكومية في الأسبوع السابق لبحث مسألة مشاركتها في عمل اللجنة التنفيذية بكامل هيئتها واللجنة الدائمة، واتفق معهم على إجراء مزيد من المناقشات غير الرسمية بشأن المسألة بعد الدورة العامة في تشرين الأول/أكتوبر.

٢٩- وأعربت معظم الوفود التي أخذت الكلمة بشأن هذا البند عن تأييدها العام لأساليب العمل الجديدة للجنة التنفيذية وإن تحفظت بشأن هذا التأييد بالاشارة إلى أن العملية ما زالت في مرحلتها الأولية. وأعرب أحد الوفود عن اعتقاده بأنه من المفيد الحصول على معلومات تعريفية من مديري المفوضية عن تقييمهم للأساليب الجديدة.

٣٠- وكان موضوع تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية مثار تعليقات كثيرة، وكان الاتجاه العام بين المتحدثين هو الحث على التزام الحذر والتحذير من أي تآكل في كفاءة الاجتماعات وتركيز اهتماماتها. ومع ذلك اقترح أحد الوفود، الذي أيّد من حيث المبدأ تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية، إمكانية تقييد فرص حضور اجتماعات بعينها. وأكد هذا الوفد أن المنظمات غير الحكومية ينبغي ألا يكون لها دور تفاوضي. وأشار وفد آخر إلى إمكانية إيجاد آليات ذاتية التنظيم لمشاركة المنظمات غير الحكومية. وأوصى وفدان بالتمهل ودراسة مفاهيم التفاعل والصلات بين هيئات إدارة المنظمات غير الحكومية والمفوضية.

٣١- وعلق بعض الوفود على مشروع المقرر المتعلق بأساليب عمل اللجنة التنفيذية، فأثاروا تساؤلات بشأن التغيير المقترح على المادة ٤٣ (٤٣ ثالثا). وتساءل أحدهم إن كان الاقتراح بوضع قائمة بالمنظمات الحكومية الدولية التي ستدعى لحضور اجتماعات الهيئات الفرعية هو عملية تتم مرة واحدة فقط؛ وتساءل وفد آخر عن جدوى التغيير، وحث على الأخذ بمرونة أكبر في دعوة المنظمات الحكومية الدولية.

٣٢- وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى، أعرب عدة وفود عن رغبتهم في معرفة ما هي الوفورات، إن وجدت، التي ستتحقق من خلال تنفيذ الأساليب الجديدة. ودعا أحد الوفود إلى الأخذ بالمرونة فيما يتعلق بالاستعراضات الاقليمية حتى يمكن للجنة دراسة الحالات الموضوعية. وتساءل وفد آخر إن كان سيتعذر توزيع الوثائق إلكترونيا. إلا أن وفداً آخر دعا إلى المزيد من الوضوح في تحديد مواعيد انعقاد اللجنة الدائمة والاجتماعات ذات الصلة.

٣٣- وردا على الأسئلة المتعلقة بمشاركة المنظمات غير الحكومية، اتفق المتحدثون على أن القضية معقدة. وفيما يتعلق بالتفاعل بين المنظمات غير الحكومية واللجنة التنفيذية للمفوضية، تم الاستشهاد بالمشاورات السابقة على انعقاد اللجنة التنفيذية مع المنظمات غير الحكومية والمعلومات التي تتلقاها المنظمات غير الحكومية عن نتائج اجتماعات اللجنة الدائمة للمفوضية، وإلغاء قيود التوزيع على وثائق اللجنة الدائمة بعد الاجتماعات كأمثلة على طبيعة التفاعل الجاري.

٣٤- وفيما يتعلق بالتنقيح المقترح للنظام الداخلي للجنة التنفيذية (المادة ٤٣ ثالثا)، أوضح الأمين أن السبب في التغيير المقترح هو علاج شذوذ قائم بين القواعد الناظمة لاشتراك المراقبين الحكوميين وتلك التي تقرر المشاركة الحكومية الدولية. وفي ظل القواعد الحالية، كانت مشاركة المراقبين الحكوميين تخضع لشروط أشد صرامة من مشاركة المراقبين من المنظمات الحكومية الدولية.

٣٥- وأوضح الأمين أن أساليب العمل الجديدة للجنة التنفيذية من شأنها أن تحقق وفورات بالفعل، وإن كانت معظم هذه الوفورات ستتحقق في إطار ميزانية الأمم المتحدة العادية لا في صناديق التبرعات التابعة للمفوضية. إن تخفيض الوثائق إلى النصف، بما يصاحبه ذلك من خفض في تكاليف الترجمة والاستنساخ، يشكل جلّ الوفورات التي تحققها الأساليب الجديدة. وفيما يتعلق بالمرونة في الاستعراضات الإقليمية، تشعر الأمانة أنه لا توجد مشكلة في الاستجابة لهذا المطلب. وبالنسبة لموضوع المواعيد وجداول اجتماعات اللجنة الدائمة، أوضح الأمين أن مواعيد انعقاد اجتماعات الهيئات الفرعية أوضح في ظل الهيكل الجديد، وإن كان الجدول الزمني للمشاورات أقل قدرة نوعاً على التنبؤ به.

سابعا - التقارير المتصلة بالاشراف

ألف - إدارة الموارد البشرية

٣٦- عرضت مديرة شعبة إدارة الموارد البشرية الوثيقة المعنونة "إدارة الموارد البشرية" (EC/46/SC/CRP.46)، وأشارت إلى التدابير المتخذة للاستجابة للإشارات الواردة عن التدريب والمشاورات في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/AC.96/853، الفقرات ١٢٥ إلى ١٣٦). وقالت إن برامج التدريب زادت بنسبة ٨٠ في المائة في ١٩٩٥ مقارنة بالعام السابق. وركزت الدورات التدريبية المتصلة بالعمل تحديدا على الحاجة إلى تدريب الموظفين على الاجراءات الإدارية والمالية للمفوضية. وأنشئ مجلس استشاري تدريبي يساعد الآن على تنظيم الميزانية الشاملة للتدريب فضلا عن تحديد الأولويات لأنشطة التدريب.

٣٧- وقالت إن التدابير قد اتخذت لتحسين إدارة الخبراء الاستشاريين وأن آخر تقرير للمراجع الداخلي للحسابات لاحظ وجود تحسن ملحوظ في هذا المجال.

٣٨- وطلب أحد الوفود أن تستمر المفوضية في إتاحة التدريب المتصل بالمعلومات والمواد للحكومات والمنظمات غير الحكومية؛ وأشار وفد آخر إلى آثار خطة عمل دلفي على الزيادة الكبيرة في احتياجات التدريب.

باء - أنشطة التفتيش والتقييم

٣٩- عرض الموظف الرئيسي لدائرة التفتيش والتقييم الوثيقة المعنونة "أنشطة التفتيش والتقييم التي قامت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" (A/AC.96/870).

٤٠- وشدد الوفود بوجه عام على أهمية التفتيش والتقييم في أنشطة المفوضية، ومتابعة التوصيات الصادرة نتيجة البعثات الموفدة. وأعربوا عن أملهم في تكثيف هذه الأنشطة إذ أن لها أهمية حيوية في إنجاز مهام المفوضية بفعالية. وأعرب عدة وفود عن اهتمامهم بتحقيق تفاعل أوثق بين دائرة التفتيش والتقييم وبين اللجنة التنفيذية. وأشار عدة وفود إلى أهمية إصدار اقتراحات تعنى بالتقييم. وطلب أحد الوفود أن تجري المفوضية تقييما لوحدة الدعم الإقليمي للأطفال اللاجئين كنقطة بدء في تقييم التقدم الذي أحرزته المفوضية في تنفيذ مبادئها التوجيهية بشأن الأطفال اللاجئين. وطلب وفد آخر إجراء تقييم مماثل للتقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ السياسة والمبادئ التوجيهية بشأن النساء اللاجئات. وطولب بإجراء تمييز واضح بين التفتيش والتقييم ومراجعة الحسابات الداخلية، وبالوضوح بشأن تقسيم العمل في هذه المجالات وبين مكتب المراقب المالي ودائرة التفتيش والتقييم. وذكر أحد الوفود أيضا أنه يود أن يشهد مزيدا من الرجوع إلى مكتب خدمات الإشراف الداخلي والتشاور معه.

٤١- وأثار عدة وفود موضوع الانفتاح في أنشطة التفتيش والتقييم. وفي حين أبدى الوفود تقديرهم للسرية التي يتسم بها معظم العمل في مجال التفتيش، إلا أنهم أعربوا عن اهتمامهم البالغ بتشاطر المعلومات بشأن الأنشطة المضطلع بها، وتساءلوا إن كان هناك مجال لمزيد من التقييمات المشتركة مع الحكومات أو الوكالات الأخرى.

ثامنا - البرامج والتمويل

٤٢- عرض هذا البند والوثائق المتصلة به (A/AC.96/865 وإضافاتها الثلاث) كل من مدير شعبة البرامج والدعم التشغيلي ورئيس دائرة جمع التبرعات. كما استُرعي الاهتمام إلى الفروع ذات الصلة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/AC.96/865/Add.4).

٤٣- واستعرض مدير شعبة البرامج والدعم التشغيلي التقديرات البرنامجية المنقحة لعام ١٩٩٦ والاحتياجات الأولية لبرنامج عام ١٩٩٧. وفي إطار الاحتياجات البرنامجية الشاملة المنقحة لعام ١٩٩٦ (حتى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦) والتي تُقدر بمبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ ٣٥٨ ١ دولار، ظل الهدف المنقح للبرامج العامة عند مبلغ ٠٠٠ ٣٢٧ ٤٤٥ دولار. وتقدر الاحتياجات الشاملة لعام ١٩٩٧ حاليا بمبلغ ١,١ بليون دولار، منها هدف مقترح للبرامج العامة لعام ١٩٩٧، سيُطلب إلى اللجنة التنفيذية الموافقة عليه، هو مبلغ ٠٠٠ ٦١٢ ٤٥٢ دولار.

٤٤- وأشار رئيس دائرة جمع التبرعات إلى أنه حتى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وصل مجموع التبرعات الجديدة للبرامج العامة والخاصة معاً منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ إلى ٧٧٥ مليون دولار. وأعرب عن ارتياحه الخاص للاتجاه إلى ازدياد التبرعات في البرامج العامة. كما تم إبراز الحالة الخطيرة للتمويل في منطقة البحيرات العظمى في افريقيا وفي يوغوسلافيا السابقة، فضلا عن الحاجة إلى أموال لبرامج العودة الطوعية إلى الوطن في غرب افريقيا، وخاصة إلى توغو ومالي.

٤٥- وأكد الوفود، في ترحيبهم بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية، على الحاجة إلى أن يتاح هذا التقرير للجنة الدائمة في وقت مناسب. وركز عدد من الوفود على مستوى ترحيل الأموال (في إطار البرامج العامة والخاصة على السواء) إلى عام ١٩٩٦، وخاصة الأرصدة المتبقية في إطار صندوق العودة الطوعية إلى الوطن واحتياطي البرنامج. وفي ضوء الاختصاصات الموسعة مؤخرا لصندوقي الطوارئ هذين، أثيرت مسألة استخدامهما في العمليات التي تعاني حاليا من صعوبات في التمويل. وأشار بعض الوفود إلى تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية على تعاريف تكاليف تنفيذ البرامج والدعم الاداري وتطبيق هذه التعاريف، والاتجاه التصاعدي لهذه التكاليف؛ وطلبوا استعراض هذه المسألة في مسار عام ١٩٩٧. وأكد أحد الوفود على الحاجة إلى أن تبرز وثائق الميزانية التغييرات في مصادر التمويل للعمليات (أي العمليات التي انتقلت من البرامج الخاصة إلى البرامج العامة)، وتلك العمليات التي انتهت أو ستنتهي. كما تم الحث على بذل جهود مؤزرة لتوسيع قاعدة المانحين في المفوضية. وحذر أحد الوفود المفوضية بشأن الاتجاهات في مستوى رتب التوظيف: إذ ينبغي ألا تصبح المفوضية منظمة مثقلة بالوظائف من الرتب العالية. وردد وفود شتى بعض النقاط الأخرى التي أثارتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية: الحاجة إلى تقديرات أفضل للميزانية، بما في ذلك تحديد أعداد المستفيدين بشكل أدق، والحاجة إلى تعزيز تدريب المنظمات غير الحكومية، وخاصة في مسائل الادارة والمالية، وإلى إعطاء صورة أفضل للموارد الشاملة التي تخصصها المفوضية للتدريب؛ ومزايا إشراك الشركاء المنفذين في المداولات ذات الصلة في اللجنة التنفيذية، وخاصة من أجل تحسين القدرة على مساءلتهم؛ والحاجة إلى أن تتجلى في وثيقة الاستعراض العام النتائج الملموسة لتقارير الاشراف بما يعكس تحسن الكفاءة.

تاسعا - المسائل المالية

٤٦- عرض المراقب المالي ومدير شعبة خدمات المراقب المالي والادارة الوثيقة الأولى في إطار هذا البند من جدول الأعمال والمعنونة "**صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين: حسابات عام ١٩٩٥**" (A/AC.96/866)، فذكر أن الحسابات تتفق مع المعايير المحاسبية للأمم المتحدة وصادق عليها بهذه الصفة فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة. واسترعى المراقب المالي نظر الوفود إلى رأي مراجعي الحسابات الوارد على الصفحة ٣ من الوثيقة وذكّرهم بأن هذه هي نفس المصادقة المطلوبة من الشركاء المنفذين، كما نوقش في الوثيقة "**مراجعة حسابات الشركاء المنفذين** (EC/46/CRP.45)" (انظر أدناه).

٤٧- وانتقل المراقب المالي إلى **تقرير مجلس مراجعي الحسابات المقدم إلى الجمعية العامة بشأن الحسابات التي تديرها المفوضية للفترة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥** (A/AC.96/869)، فأشار إلى أنه وردت توصيات من مراجعي الحسابات بشأن الآتي: شهادات مراجعة الحسابات، ميزنة البرامج ومراقبة الميزانية، إدارة البرامج، المشتريات، إدارة الموارد البشرية، والنظام المتكامل لمعلومات الادارة، والبيانات المالية. وأشار إلى أن الاستجابات إلى هذه التوصيات يمكن العثور عليها في الوثيقة "**التدابير المتخذة أو المقترحة استجابة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات**" (A/AC.96/869/Add.1) وأن المفوضية تتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن هذه التوصيات في اللجنة الدائمة مستقبلا.

٤٨- وأوضح المراقب المالي، في تقديمه الوثيقة EC/46/CRP.45، أن هذه الوثيقة أعدت استجابة للمشاكل التي شهدتها المفوضية في تقيد الشركاء المنفذين بالشرط الحالي المتمثل في إعداد شهادات مراجعة الحسابات. وكانت الاقتراحات بمثابة مبادرة تتحسب للمشاكل من أجل ضمان السلامة المالية للشركاء قبل الدخول في اتفاقات، أي بالاختيار المسبق ومراجعة الحسابات مسبقا، والإعداد الانتقائي لشهادات مراجعة الحسابات بعد التنفيذ. وسعت المفوضية إلى التماس مشورة وتعليقات مكتب خدمات الاشراف الداخلي ومراجعي الحسابات الخارجيين واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية. ثم نقل المراقب المالي مقتطفات من الصفحة ٣ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لعام ١٩٩٥ (A/AC.96/853/Add.1) التي اقترحت فيها اللجنة الاستشارية أن تقدم المفوضية اقتراحات بتغيير الشروط بدلا من أن تواجه عدم التقيد بها. واستجابة لتوصيات مراجعي الحسابات الخارجيين، وبناء على نصيحة اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية، تقدم المفوضية الآن الاقتراح المتعلق بشهادات مراجعة الحسابات.

٤٩- وفي الوثيقة EC/46/CRP.45/Add.1، تم عرض التعليقات المقدمة من مكتب خدمات الاشراف الداخلي ومدير المراجعة الخارجية للحسابات. وأشار المراقب المالي إلى أن مكتب خدمات الاشراف الداخلي رحب بنهج المفوضية بشأن التأهيل المسبق، وبعدم الاعتراض على التخلي عن شرط شهادة مراجعة الحسابات بنسبة ١٠٠ في المائة والأخذ بنهج أكثر انتقائية وعلمية. كما تم تقديم بعض الاقتراحات بشأن تقييم المخاطر. وذكر مراجعو الحسابات الخارجيون، مع تهنئتهم المفوضية بشأن هذه المبادرة، أن أي شيء يقل عن شهادة مراجعة بنسبة ١٠٠ في المائة سيتطلب منهم التأكد من سلامة حسابات المفوضية. وقد رحب تقرير اللجنة الاستشارية بالنهج وإن تساءل عن النسبة المئوية للتغطية. وسلم المراقب المالي بالحاجة إلى إجراء مزيد من المناقشات مع مراجعي الحسابات الخارجيين وأنه يرحب بالتعليقات والأسئلة، وإن كانت المفوضية لا تطلب موافقة اللجنة الدائمة في هذه المرحلة.

٥٠- وأثناء مداخلات الوفود، تم تشجيع المفوضية على معالجة المشاكل البنيوية التي تظهر سنوياً في تقارير مراجعة الحسابات؛ وأشير إلى أن التدريب الاداري والمحاسبة من شأنهما أن يساعدا على التصدي لهذه المشكلة. ورحب عدة وفود بنهج المفوضية بشأن مسألة شهادات مراجعة الحسابات، وشجعوا المفوضية على مواصلة المشاورات مع مراجعي الحسابات الخارجيين ومكتب خدمات الاشراف الداخلي للتوصل إلى اتفاق بشأن النسبة المئوية وطرائق التنفيذ. وتم التشديد على أهمية رصد ومراقبة التنفيذ، واقتُرحت امكانية استخدام اتفاقات إطارية لترشيد إجراءات التعاقد. وأعرب أحد الوفود عن تأييده الكامل للاقتراحات وأيد جهود المفوضية في هذا المجال.

٥١- وأكد المراقب المالي للوفود أن الحوار مع مراجعي الحسابات الخارجيين سيستمر وأنه سيتم إبقاء اللجنة الدائمة على علم بذلك. واتفق على أن تنظر اللجنة الدائمة في هذا البند في عام ١٩٩٧.

عاشرا - تقرير بشأن عملية التغيير في إدارة المفوضية

٥٢- عرض نائب المفوض السامي الوثيقة المعنونة "**مشروع دلفي: خطة عمل**" (EC/46/SC/CRP.48). وأشار إلى أن الخطة صدرت في حدود الإطار الزمني وأنها تعتمد كلية تقريبا على الموارد التوظيفية والمؤسسية القائمة. وقال إن المفوضية لا تسعى في هذه المرحلة إلى موافقات على الميزانية، بل تطلب بالأحرى من اللجنة الدائمة المصادقة على التوجهات العريضة المتوخاة في خطة عمل دلفي. وتعهد نائب المفوض السامي بالإبقاء على مشاورات وثيقة مع اللجنة التنفيذية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مشروع دلفي.

٥٣- واتفق الوفود مع الزخم الأساسي لخطة العمل وأعربوا عن تقديرهم للطبيعة الشاملة للاستعراض الذي تضطلع به المفوضية واستخدامها للموارد الداخلية. ورحب الوفود بقرار تفويض مزيد من سلطة إدارة العمليات للميدان، مع التحذير بأن هذا التفويض ينبغي ألا يكون على حساب الاشراف والمحاسبة. كما أن التفويض الممنوح للميدان ينبغي ألا يؤدي إلى إضعاف وظائف مركزية أساسية مثل الحماية ورفع التقارير إلى أعضاء اللجنة التنفيذية. وأبرز بعض المتحدثين أهمية التدريب لكل الموظفين، لدعم عملية التغيير، مع إيلاء اهتمام خاص لتدريب المديرين. وحذر متحدثون آخرون من أخطار احتياز وتطوير تكنولوجيا جديدة دون فهم كامل وتعريف واضح لحاجات المستعملين.

٥٤- وفيما يتعلق بالاقتراح الوارد في الوثيقة "**مشروع دلفي: خطة عمل**" (EC/46/SC/CRP.48، الفقرة ٨٦) بالتشاور مع وكيل الأمين العام لخدمات الاشراف الداخلي بشأن نقل وظيفة مراجعة الحسابات الداخلية المتصلة بالمفوضية (التي تؤمّن مواردها حاليا) من شعبة مراجعة الحسابات والاستشارة الادارية بمكتب خدمات الاشراف الداخلي إلى المفوضية، استرعى عدد من الوفود الاهتمام إلى ملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بشأن هذه المسألة وأعربوا عن تأييدهم لها. وطمأن نائب المفوض السامي الاجتماع بأنه، اتفاقا مع تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية، تعتزم المفوضية مواصلة المناقشات مع وكيل الأمين العام لخدمات الاشراف الداخلي بشأن هذه المسألة، وتقديم ورقة شاملة بشأن القضايا المتصلة بمراجعة الحسابات الداخلية إلى اللجنة الدائمة في مسار عام ١٩٩٧، تأخذ في الاعتبار تقرير الأمين العام المعدّ عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء.

٥٥- والتمس أحد الوفود توضيحا بشأن نهج الحالات، مؤكدا أن هذا المفهوم ينبغي ألا يعوق التركيز القطري اللازم.

٥٦- ووجه نائب المفوض السامي وسائر الأعضاء في الادارة العليا للمفوضية الشكر إلى أعضاء اللجنة لتشجيعهم وتصديهم باستفاضة للقضايا والشواغل التي أعرب عنها الوفود. وتم إبلاغ اللجنة بأن المفوضية ستشرع الآن في صياغة خطة مفصلة للتنفيذ كجزء من جهودها لتحسين الاجراءات وتبسيطها. وسيتم إبقاء اللجنة التنفيذية على علم بكل التطورات الرئيسية التي تحدث في إطار مشروع دلفي. كما ستعود المفوضية إلى مسألة الآثار المالية لبرنامج التغيير في اجتماع لجنتها الدائمة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. واعتمد الاجتماع مشروع مقرر يؤيد التوجهات العريضة لخطة عمل مشروع دلفي (مرفق). واحتفظ أحد الوفود بحقه في العودة إلى هذه المسألة بعد إجراء مزيد من التشاور.

حادي عشر - استئجار مبنى مقر المفوضية

٥٧- عرض الرئيس الوثيقة "**مبنى مونبريّان: تكاليف الاستئجار**" (EC/46/SC/CRP.40) وإضافتها، وذكّر اللجنة بأن هذه المسألة سبق أن نوقشت في اجتماع اللجنة الدائمة في حزيران/يونيه وأن الوفود طلبوا مزيدا من الوقت للنظر فيها. وأورد المراقب المالي بعد ذلك سردا لتاريخ المسألة، مشيرا إلى تقارير ورسائل اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/CN.1/R.1152 وEC/1992/SC.2/CRP.3، المرفق الأول) فضلا عن الوثائق المقدمة إلى اللجنة الفرعية للشؤون الادارية والمالية في عام ١٩٩٢ (EC/1992/SC.2/CRP.3). ثم أورد مقتطفات من رسالة المفوضة السامية الموجهة إلى السلطات السويسرية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ التي طلبت فيها منح المفوضية نفس الاعتبار الممنوح لمنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالتأجير. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦، ردت الحكومة السويسرية بالعرض الذي يجري النظر فيه الآن. كما نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في تقريرها الأخير في هذه المسألة وقدمت توصيات بشأنها.

٥٨- وركزت مداخلات الوفود على مسألتين: أولا هل يمكن أن يتأكد الوفود بأن مبلغ الـ ٢,٤ مليون فرنك سويسري يمكن اعتباره حدا أقصى وأن الايجار لن يرتفع، ثانيا هل يمكن للمفوضية الحصول على توضيح من السلطات السويسرية إن كانت المساهمة الإضافية بمبلغ ٢ مليون فرنك سويسري هي إضافة إلى مساهماتها في البرامج العامة للمفوضية. وأعرب بعض الوفود عن اعتقادهم بأن ثمة حاجة إلى مزيد من الوضوح فيما يتعلق بتكاليف الصيانة، وبالأرقام المقارنة التي تبين الايجارات التي تدفعها سائر المنظمات الدولية، مع ضرورة إعداد ورقة موحدة تدرج كل هذه المعلومات. ورد الوفد السويسري بأن المساهمة الزائدة بمبلغ ٢ مليون فرنك سويسري هي بالفعل إضافة إلى المساهمة في البرامج العامة. كما لوحظ أن التكلفة النهائية للمبنى لم تحدد بعد بشكل حاسم لكن ربما لن تتجاوز مبلغ الـ ١٢١ مليون فرنك سويسري الذي منحه البرلمان السويسري إلى "مؤسسة إنشاء مباني المنظمات الدولية".

٥٩- وتقرر أن ثمة حاجة إلى مزيد من الوقت للنظر في ورقة موحدة تصدرها المفوضية. وعليه سيتم عقد دورة استثنائية للجنة الدائمة قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ للنظر في هذه المسألة.

ثاني عشر - استعراض مشاريع مقررات واستنتاجات

الدورة السابعة والأربعين للجنة التنفيذية

٦٠- أطلع المقرّر اللجنة الدائمة على جولتي المشاورات غير الرسمية اللتين عقدتا للنظر في مشاريع مقررات واستنتاجات الدورة السابعة والأربعين للجنة الدائمة. ومن المقرر عقد جولة ثالثة في اليوم التالي (٣ تشرين الأول/أكتوبر). وتم التوصل إلى اتفاق عام بشأن معظم ما ورد في الاستنتاج العام بشأن الحماية الدولية فضلا عن الاستنتاج بشأن مؤتمر كومنولث الدول المستقلة والمقرر المعني بأساليب عمل اللجنة التنفيذية. وفي حين أشار المقرر إلى عزمه على استكمال استعراض أولي كامل واحد على الأقل لكل المقررات والاستنتاجات السبعة المقترحة قبل بدء اللجنة التنفيذية، أضاف أن نصوص كل منها ما زال متاحا للتغيير إلى حين اعتماده من قبل اللجنة التنفيذية.

أية مسائل أخرى

٦١ - ذكّر الرئيس الوفود بأن اللجنة الدائمة ستنعقد من جديد في ٨ تشرين الأول/أكتوبر للنظر في اعتماد تقرير اجتماعها الرابع. ثم رفع الجلسة.

مقرر اعتمدته اللجنة الدائمة في اجتماعها الرابع

مقرر بشأن خطة عمل مشروع دلفي

إن اللجنة الدائمة،

(أ) ترحب بخطة عمل مشروع دلفي (EC/46/SC/CRP.48) **وتؤيد توجهاتها العريضة؛**

(ب) تطلب إلى المفوضة السامية أن تقدم إلى اجتماع اللجنة الدائمة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ تقييما أكثر تفصيلا للآثار المالية المترتبة على الخطة؛

(ج) تطلب إبقاءها على علم منتظم بالتقدم المحرز فيما يتصل بمشروع دلفي.

- - - - -